مجتمع

شنغهاي: عودة تشغيل شبكة النقل العام جزئياً

أعادت مدينة شنغهاي الصينية جزئياً تشغيل شبكة النقل العام، في مؤشر على رفع تدريجي لتدابير إغلاق فصلتها عن العالم الخارجي على مدى نحو شهرين، بسبب أسوأ تفش لفيروس كورونا الجديد منذ ظهور الوباء قبل أكثر من عامين. وفرض إغلاق كامل تقريباً في أكبر مدينة صينية منذ إبريل/ نيسان الماضي. وتمسّكت الصين بنهج صفر إصابات كوفيد القائم على القضاء على مجموعات الإصابات فور ظهورها. لكن مع تباطؤ وتيرة تسجيل إصابات جديدة، خففت شنغهاي القيود بحذر. (فرانس برس)

الأردن: إحباط تهريب مخدرات من سورية

أحبطت القوات الأردنية، أمس الأحد، تهريب كمية كبيرة من المواد المخدرة مصدرها سورية، وأعلنت أن قواتها قتلت أربعة من منفذي العملية، وأصابت اثنين آخرين بجروح، وأجبرت الباقين على الفرار إلى العمق السوري. ويعتبر الأردن وجهة ومعبراً رئيسياً لنقل حبوب «كبتاغون» المخدرة إلى دول الخليج، فيما أصبحت سورية مركزاً لإنتاج المخدرات التي ينفي نظام بشار الأسد ضلوعه في عملياتها. وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، قتلت القوات الأردنية 27 مهرباً عبروا حدودها من سورية. (رويترز)

عواصف عنيفة في كندا

أعلنت السلطات الكندية مقتل أربعة أشخاص في شرق البلاد من جراء عواصف عنيفة حرمت ما يقرب من 900 ألف منزل في مقاطعتي أونتاريو وكيبيك من التيار الكهربائي. وأكدت شرطة أونتاريو على موقعها على «تويتر» سقوط ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى من جراء عاصفة صيفية عنيفة. وأوضحت أن شخصاً قتل عندما سقطت شجرة على مقطورة كانت تؤويه في برانت بجنوب تورنتو. وفي هذه المنطقة نفسها، قتلت امرأة تجاوز عمرها 70 عاماً، كانت تسير خلال العاصفة، من جراء سقوط شجرة وفقاً للمصدر نفسه. وإلى الشمال، في العاصمة الفيدرالية أوتاوا، قضى شخص بسبب العواصف الرعدية. كما غرقت امرأة في الخمسينيات من عمرها من جراء انقلاب قارب بفعل العاصفة، في نهر يفصل أوتاوا عن غاتينو في كيبيك، بحسب إذاعة كندا عن الشرطة المحلية. وانقطعت الكهرباء عن نحو 900 ألف منزل في شرق كندا مساء أول من أمس بسبب العواصف. وقال رئيس بلدية مدينة أوتاوا (عاصمة كندا) جيم واتسون: «تم تفعيل عمليات الطوارئ لتقييم الأضرار والأخطار على الأرض». وأوضحت وزارة البيئة الكندية، التي أصدرت تحذيراً من العواصف الرعدية الشديدة، إن سرعة الرياح بلغت 132 كيلومتراً في الساعة وقت الذروة في بعض الأجزاء. كما نشر سكان صوراً على مواقع التواصل الاجتماعي لآثار الدمار الذي خلفته العاصفة الخطرة التي استمرت أكثر من ساعتين.
(فرانس برس)

(ريك مادونيك/ Getty)

«طالبان» تُهجّر نساء أفغانستان

كابول ـ **صبغة الله صابر**

لم تكن حياة المرأة الأفغانية سهلة يوماً، فقد عاشت ضغوطاً مختلفة من جراء التقاليد والأعراف القبلية والحروب وغير ذلك. وفي الوقت الحالي، فرضت حركة طالبان قيوداً جديدة على النساء، أبرزها منعهن من السفر من دون محرم، وتغطية الوجه في الأماكن العامة وغيرها. وأي اعتراض أو رفض لهذه القرارات قد يعرض حياتهن للخطر.

وفي السابع من مايو/ أيار الجاري، أصدرت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قرار تغطية الوجوه ووضع البرقع أو الحجاب التقليدي. وما تضمنه المرسوم أثار استغراب الأفغان؛ ففي حال عدم التزام المرأة بوضع الحجاب وتغطية وجهها، توصي صاحب البيت بالحرص على التزام النساء بهذه الإجراءات. وفي حال الرفض، يسجن ثلاثة أيام، وكخطوة ثالثة يحال إلى المحكمة.

كما تضمن المرسوم فصل النساء اللواتي يعلمن في القطاع الحكومي في حال عدم وضعهن الحجاب وتغطية وجوههن. كذلك، يمكن أن تلجأ «طالبان» إلى فصل الرجال الذين يعملون في القطاع نفسه في حال عدم التزام نساء بيته بالقيود المفروضة عليهن. وعلى الرغم من أن تلك القيود الجديدة أثارت استياء الأفغان، لكنّ «طالبان» لا تكترث للرأي العام. وتعرضت العديد من النساء اللواتي نظمن تظاهرة في العاصمة كابول في العاشر من الشهر الجاري، تنديداً بقرار «طالبان»، إلى العنف والاعتقال. كما اعتقلت أجهزة استخبارات طالبان عدداً من الصحافيين الذين كانوا موجودين في المكان لتغطية التظاهرة النسائية.

ولم يكتفِ رجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بفرض الحجاب وتغطية الوجه، بل بدأوا يتدخلون بألوان الحجاب والبرقع. وفي العشرين من الشهر الجاري، مُنِعَت طالبات من الدخول إلى جامعة كابول ما لم يكنّ يرتدين الحجاب والبرقع الأسود. وتقول الطالبة في كلية الشريعة في جامعة كابول ثريا محمودي لـ «العربي الجديد»: «لا أدري أي شريعة هذه. الشريعة الإسلامية لم تفرض أي لون، لكنّ طالبان تمنعنا من ارتداء الألوان. كما أنّ رجالها يُعاملون النساء بقسوة». وتسأل: «هل يفرض الإسلام التعامل بقسوة مع النساء؟». وتوضح أن «الإسلام الحنيف لا يقول ذلك، بل إنّ طالبان هي التي فرضت هذه القيود. الشريعة الإسلامية تأمرنا بالحجاب من دون تحديد اللون». وكان الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي في طليعة الذين انتقدوا قيود «طالبان» على النساء بشكل عام، وخصوصاً الحجاب. وسارعت وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى الرد عليه، قائلة في بيان أصدرته في الـ 21 من الشهر الجاري إن ما قاله كرزاي لا يستحق التعليق أصلاً، ومشيرة إلى أنه خلال العقدين الماضيين عمل على إرضاء الأجانب، لكن زوجته لم تكن تظهر إلى العلن وأمام وسائل الإعلام.

وتعليقاً على ما فرضته «طالبان» على الإعلاميات من تغطية وجوههن أثناء تقديم الأخبار وإعداد التقارير الإعلامية، قال كرزاي إنه يجب على العاملات في وسائل الإعلام عدم الرضوخ إلى قيود «طالبان» والاستمرار بالعمل من دون تغطية وجوههن، مطالباً الحركة بإعادة النظر في قرارها. وقال المتحدث باسم وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في «طالبان» عاكف مهاجر: «التقينا بمسؤولين إعلاميين وقبلوا نصيحتنا بسعادة بالغة»، موضحاً أنّ هذه الخطوة ستلقى ترحيباً من الأفغان.

من جهتها، تقول الناشطة شكيلة فرحان التي تعيش حالياً في إسلام أباد آملة أن تتمكن من الهجرة إلى إحدى الدول الأوروبية، لـ «العربي الجديد»: «تلعب طالبان بمشاعر الشعب، وتفرض ما لا يمكن تطبيقه. الأفغانيات، خصوصاً المتعلمات منهن، يهربن من البلاد. إسلام أباد مليئة بالمتعلمات الأفغانيات اللواتي يمكنهن ارتداء ما يحلو لهن. بالتالي، تجبر طالبان من تبقى من النساء على الاستقالة من وظائفهن والهجرة إلى الخارج». وتشير إلى أن «قلة من النساء بقين في الدوائر الحكومية وغير الحكومية وترغب طالبان في إخراجهن بهذه الذريعة. أرجعت الحركة البلاد إلى عقود خلت». وتُذكّر الناشطة بما قاله قياديو الحركة بعد السيطرة على العاصمة كابول منتصف أغسطس/ آب الماضي؛ إنّ الحجاب التقليدي للمرأة الأفغانية مطابق للشريعة الإسلامية «لكن في الوقت الحالي يعملون على فرض قيود جديدة بحسب معاييرهم».

مذيعات يضعن البرقع

ظهرت المذيعات الأفغانيات في قنوات تلفزيونية بوجوه مكشوفة خلال البثّ المباشر أول من أمس، إلّا أنّهن عدلن عن موقفهن ووضعن البرقع. وقالت المذيعة في «تولو نيوز» سونيا نيازي: «قاومنا وكنا ضد البرقع. لكنّ القناة تعرضت لضغوط، وقالت طالبان إنّ أيّ مذيعة تظهر على الشاشة من دون أن تغطي وجهها يتعين عليها البحث عن وظيفة أخرى».

تحقيق

فيما تتراكم منذ سنوات أزمات ارتفاع أسعار الغذاء في دول فقيرة كثيرة، خصوصاً في جنوب الكرة الأرضية، تلقي أزمة حرب أوكرانيا بدلوها في هذه الأوضاع السيئة التي لا حلول لها في الأساس

جوع الجنوب

حرب أوكرانيا «تتدحرج» على الفقراء

يتوقع خبراء أن تشهد بلدان الجنوب وبينها كينيا «أدوات جوع» (سيمون مينا/ فرانس برس)

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

قبل الحرب الروسية على أوكرانيا عاشت مجتمعات كثيرة غالبيتها في مناطق جنوب الكرة الأرضية، مصنّفة بأنها أقل ثراءً ونمواً من دول الشمال، نتائج كارثية للتغيّرات المناخية، وأهمها على صعيد احتباس الأمطار والجفاف وانحسار المساحات الزراعية، وذلك وسط الفساد المستشري فيها وغياب السياسات المناسبة الخاصة بتحسين الأمن الغذائي ومعالجة مشاكل الاعتماد على الاستيراد من الخارج. وحوّلت هذه الحال طبقات اجتماعية في هذا الدول إلى الفقر، ثم اندلعت الحرب في أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط الماضي، ما زاد حجم المأساة بعدما ارتفعت أسعار الغذاء في شكل غير مسبوق، وانضم خلال أسابيع قليلة فقط 100 مليون إنسان إلى 700 مليون آخرين مصنفين دون خط الفقر في العالم، ولا يتجاوز دخلهم اليومي 1,90 دولار. وكان العام الماضي قد شهد، بحسب مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة العالمية التابعة للأمم المتحدة (فاو)، ارتفاعاً في أسعار الغذاء بنسبة 28 في المائة، أما الحرب في أوكرانيا فجلبت معاناة إضافية على صعيدي الطاقة والغذاء، ما يهدد بأزمات اجتماعية تفجر أوضاعاً مشحونة أصلاً لبشر واقعين تحت رحمة الفقر.

ويرى خبراء ومحللون أن انفجار «ثورات الجوع» والتوترات الأمنية قد تكون بين أبرز نتائج تأثيرات الحرب في أوكرانيا، خصوصاً في الدول الفقيرة. وحدد تقرير أعدته منظمة «الفاو» نسبة ارتفاع الأسعار في مارس/ آذار الماضي بنسبة 12,6 في المائة، ووصف بأنه «تاريخي وغير مسبوق شمل نحو 95 سلعة أساسية، وهو مجرد بداية لارتفاعات أكثر صعوبة خلال الفترة القادمة». وإذا كانت مجتمعات دول الشمال، مثل تلك في إسكندنافيا وشمال أوروبا، تجد شبكات أمان ورعاية ورفاهية، باعتبار أن حكوماتها تنتهج سياسات للأمن الغذائي، يرى الخبراء أن توالي الأزمات المعيشية في دول الجنوب الفقيرة ينذر بانفجار يشبه «ثورات جوع».

وفي دول تعيش مجتمعاتها أصلاً على حافة الفقر المدقع، وبينها في الشرق الأوسط، يهدد اتساع نطاق الجوع والعوز الاستقرار والسلم الاجتماعي، وهو هشّ في بعضها، علماً أن تقارير أصدرتها جهات دولية متعددة، بينها «فاو»، حذرت من أن انقطاع تصدير السلع الأساسية، بينها القمح والزيوت التي تصدّر روسيا وأوكرانيا نسبة 30 في المائة منها إلى السوق العالمي، سيؤثر على المجتمعات الفقيرة في شكل أكبر من تأثير ارتفاع أسعار الوقود في الولايات المتحدة والدول الأوروبية الثرية. بدوره، حذر المدير العام لبرنامج الأغذية العالمي دافيد بيسلي في 7 مارس/ آذار الماضي في مقال رأي كتبه في صحيفة «واشنطن بوست» من مخاطر دفع مئات ملايين الأشخاص نحو مزيد من الفقر والجوع نتيجة الحرب في أوكرانيا. واعتبر أن «النتائج ستكون كارثية على المجتمعات الفقيرة»، وهو ما أيده أيضاً متخصصون أوروبيون ربطوا انقطاع سبل تأمين مستلزمات البقاء باحتمال اندلاع ثورات في دول فقيرة. كذلك تحدث مدير منظمة الزراعة والغذاء الدنماركية مارتن كريستيان براور لصحيفة «بيرلنغسكا» عن ثورات اجتماعية وكوارث جوع قادمة في دول الجنوب مثل تونس وليبيا واليمن والسودان وكينيا وتنزانيا.

أحجار «دومينو» حرب أوكرانيا

ومؤخراً يزداد النقاش الأوروبي في شأن ضرورة رفع مستوى التحذير من أن تضرب المجاعة والأزمات مجتمعات الدول الجنوبية المجاورة للقارة، ما قد يحدث أزمة هجرة جديدة نحو أوروبا. ولمّحت منظمة «السلام الأخضر» إلى نتائج عكسية لأزمة الغذاء والوقود على الفقراء، مذكّرة بأن «أزمة الفقر والغذاء شكلت محركاً قوياً لثورات مجتمعات الربيع العربي عام 2010». وقالت إنه «مع انضمام طبقات كثيرة إلى الفقراء أخيراً ستشكل الزيادة الجديدة في الأسعار وانتشار الجوع مقدمة لانتشار احتجاجات اجتماعية وسياسية ونزول الشعوب إلى الشوارع، ما قد يؤدي إلى صدامات وصراعات عنيفة». وقد سارعت الدول الأوروبية فعلياً إلى اتخاذ إجراءات، وبدأ الاتحاد الأوروبي تحديداً في البحث عن حلول مشتركة لتخفيف وطأة الارتفاع الكبير لأسعار الطاقة خشية اندلاع احتجاجات اجتماعية، لكن دول الجنوب تركت لمواجهة العقبات بنفسها، ما يهدد بانفجارات اجتماعية قد تنعكس على أوروبا نفسها. وأشار مدير منظمة «وان» البريطانية غير الحكومية للتنمية، دافيد ماكنير، إلى أن «ارتفاع الأسعار يلعب دوراً كبيراً في جعل الأوضاع الاجتماعية والاستقرار في دول الجنوب تواجه حال تدحرج أحجار الدومينو نحو مزيد من الفقر والجوع، فسكان هذه الدول هم الأشد فقراً في الأساس، وغالبية الأموال التي يكسبونها تذهب لتأمين لقمة العيش. ومع زيادة الأسعار لن يستطيعوا سد الجوع».

يضيف: «شهدت مصر مثلاً ما يسمّى انتفاضة الخبز عام 1977، وأعقبها ارتفاع الأسعار وانتشار الفقر في مجتمعات بدول شرق أوسطية وأخرى في شمال أفريقيا، ما أدى إلى اضطرابات لم تهدأ ولم تنتهِ أسبابها. والأمور حالياً ذاهبة نحو اضطرابات واسعة تذكر بشرارة الربيع العربي التي لعب الوضع المعيشي دوراً أساسياً فيها، رغم أنها رفعت شعارات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وباعتبار أن الأسعار اليوم باتت أعلى بكثير مما كانت عليه عام 2011، يخشى أن تؤدي الأزمة الحالية إلى مزيد من الاضطرابات».

وفي مارس/ آذار الماضي، قالت المسؤولة في برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة عبير عطيفة لصحيفة «ذي غارديان» البريطانية: «تتسبب الحرب في أوكرانيا بجوع ونقص في الغذاء في أماكن أخرى تواجه احتمال عدم الاستقرار والعنف، ويأتي ذلك في وقت لا يحتاج فيه العالم فعلياً إلى صراع آخر».

وأضافت: «إذا كانت التغيّرات المناخية والجفاف الذي أصاب مناطق كثيرة في دول الجوار الأوروبي الجنوبية عمّقت أزمات هذه المجتمعات خلال العقدين الماضيين، تصب الحرب في أوكرانيا حالياً الزيت على جمر الاحتقان في شوارع تستطيع بالكاد شراء زيت الطهي، ولا تملك قدرات على تأمين مستلزمات البقاء على قيد الحياة».

مجتمعات الشرق الأوسط «مقلقة للغاية»

ويصف المركز الدولي لبحوث سياسات الغذاء الأوضاع في مجتمعات الشرق الأوسط بأنها «مقلقة للغاية»، وبينها في مصر ولبنان والمغرب واليمن وسورية التي يتوقع أن تشهد اضطرابات متعلقة بالفقر والجوع، ويحذر المركز من أن توسيع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوباتهما على روسيا لتشمل الطاقة سيؤدي إلى ارتفاع جنوني في الأسعار يجعل دول الجنوب لا تنشغل فقط بسد رمق الجوعى، بل بالتخبط في مشاكل الخراب الذي سيضرب استقرار مجتمعاتها من خلال احتجاجات وثورات شعبية ستترافق أيضاً مع موجات ضخمة من اللجوء والهجرة نحو الغرب. من هنا تبدو أوروبا قلقة جداً بالتزامن مع معالجتها مشكلة ملايين اللاجئين الأوكرانيين، علماً أنه ليس من مصلحتها مشاهدة تفجر أوضاع مجتمعات مجاورة لها بسبب الفقر والجوع. لكن ذلك لا يمنع أيضاً مواجهة سياسات بروكسيل انتقادات بسبب غياب الخطط الحقيقية للحد من العواقب الكارثية على مجتمعات الجنوب الفقير».

ولا يستغرب المركز اهتمام الأوروبيين بأوكرانيا في البداية، «لكن لا يجب إغفال ما يتوقع أن يحدث من موجات توتر في جنوب الكرة الأرضية، حيث لا يستثمر الأوروبيون الكثير لتخفيف آثار نقص الغذاء وغياب السياسات الحقيقية لمواجهة اتساع رقعة الفقر والجوع». وقد اختارت أوروبا منذ ما يسمى «أزمة اللاجئين» تخصيص موارد لبرامج الفقراء، سيؤدي في نهاية المطاف إلى «ثورات خبز وجوع» في دول الجنوب.

100 مليون
عدد الأشخاص الذين انضموا، منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى 700 مليون فقير في العالم

تونسيون يبيعون الحلزون

تدفع البطالة الكثير من التونسيين إلى الاستفادة من المهن الموسمية التي تدرّ عليهم ربحاً معقولاً، ومن بينها جمع الحلزون وبيعه، وخصوصاً أنه من الأطباق التقليدية الأساسية في المطبخ التونسي

تونس ـ **مريم الناصري**

منذ ساعات الفجر الأولى، تبدأ رحلة محمّد أمين (35 عاماً) إلى الحقول في منطقة سجنان بمحافظة بنزرت شمال البلاد، لجمع الحلزون أو ما يُعرف في تونس باسم «البوش». يحمل معه أكياساً بيضاء وقفازات وقطعة من الحديد حادة بعض الشيء لينبش بها التراب. يقول إنّه «يجمع يومياً نحو عشرة كيلوغرامات من الحلزون لبيعها إلى التجار في الأسواق أو على الطريق للناس مباشرة»، مشيراً إلى أنّه يجمع العديد من الأنواع منها الموجودة على أوراق وأغصان الأشجار، كما ينبش التراب لإخراج بعض الأنواع الأخرى التي تعيش فترة أطول تحت الأرض.

ويشير محمد إلى أنه «بدأ هذا العمل الموسمي منذ أكثر من ثلاث سنوات. يجمع الحلزون بدءاً من فصل الشتاء وحتّى بداية الصيف، وذلك في مناطق الشمال لكثرة الحقول والغابات فيها. وقد خبر أنواع الحلزون وأكثرها مبيعاً في الأسواق»، مشيراً إلى أنه موجود في العديد من الأطباق التونسية.

من جهتها، تقول عربية الشافعي: «في الأيام التي تكون فيها الرطوبة عالية أو بعد نزول الأمطار، يخرج الحلزون ليرعى في الحقول، فترى النساء والرجال وحتى بعض الأطفال من سكان المناطق الريفية يتنقلون إلى المناطق الخضراء لجمع البوش وبيعه للتجار»، مشيرة إلى أنها «تجمع الحلزون منذ أكثر من خمس سنوات لبيعه أطفالها أحياناً على الطرقات أو تبيعه إلى التجار الذين يروجونه بدورهم في الأسواق». ويومياً، تبيع نحو 15 كيلوغراماً منه بنحو ثلاثة دولارات للكيلوغرام الواحد. وتستمر فترة جمع الحلزون قرابة الخمسة أشهر قبل ارتفاع درجات الحرارة».

تقول عربية إنّه «عمل موسمي يجد فيه العشرات من النساء والأطفال رزقاً جيداً وخصوصاً أن العديد من العائلات والمطاعم والفنادق تحرص على شراء كميات كبيرة منه لتخزينها خلال الصيف وإعداد أشهر الأطباق التونسية».

ويُعتبر «البوش» أكلة شعبية تُفضلها العديد من العائلات التونسية. وبعدما كانت تعد أكلة الفقراء، تحولت اليوم إلى وجبة مفضلة لدى كثيرين، وباتت من بين أشهر الأطباق التي توفرها المطاعم والفنادق التونسية».

وتبدأ عملية طبخه بتنظيفه أولاً من التراب، ثم يُغسل بالملح ويوضع في إناء مليء بالسميد ليلة كاملة ليأكله الحلزون ويخرج ما في أمعائه من أعشاب وفضلات. وفي اليوم التالي، يغسل مجدداً بالماء والخلّ، ويوضع في قدر من المياه على نار هادئة بعد تتبيله بالملح والكمون وبعض التوابل الأخرى لمدّة ساعتين أو حتى أكثر. فكل نوع يحتاج إلى وقت معين لينضج، وهناك من يأكله مباشرة بعد سلقه في الماء.

ويفضّل البعض طهيه في أطباق تونسية على غرار الكسكسي والشكشوكة والمرق، الأمر الذي يدفع كثيرين إلى الاستفادة من هذا الموسم لكسب الرزق. يتوجه كثيرون إلى الحقول في ساعات الصباح الأولى بحثاً عن البوش، ويبيعونه على الطرقات وغالبية الأسواق الكبيرة أو الشعبية والفضاءات التجارية الكبرى. ويشير مراد، أحد باعة الحلزون في السوق المركزية بالعاصمة، إلى «أنّ تجارته موسمية لكن العديد من التجار يجدون فيها دخلاً جيداً هاماً نظراً لإقبال التونسيين على شرائه خلال فصل الشتاء والربيع وبداية فصل الصيف، بالإضافة إلى تخزينه في الثلاجات لاستعماله طوال العام. كما تقتنيه بعض مراكز التجميل». يشار إلى أن للحلزون استخدامات أخرى على غرار التجميل والطب. لذلك، باتت تربيته مورد رزق لعشرات الشباب ممن نجحوا في إطلاق مشاريع لتربية الحلزون في جهات عدة خلال السنوات الأخيرة».

قبل أربع سنوات، بدأت فاطمة بن إبراهيم (37 عاماً) مشروعاً لتربية الحلزون في بنزرت. تقول: «تعاملت مع عدد من النساء والشبان ممن يجمعون الحلزون واشتريت كميات كبيرة لتربيتها في مزرعتي الصغيرة داخل غرف مغلقة للتزاوج والتكاثر، ثم وضعته في المزرعة ليرعى ويعيش في مناخ طبيعي». وتوضح أنّها «تنتج أكثر من 10 أطنان من الحلزون الذي يباع في الأسواق للأكل أو تبيعه لبعض مراكز صنع مواد التجميل ومراكز التدليك».

ويبلغ عدد مشاريع تربية الحلزون في تونس أكثر من خمسين مشروعاً أنشئت منذ عام 2003 وارتفع عددها بالأساس خلال العشر سنوات الأخيرة من قبل بعض الشباب وخصوصاً النساء منهم، لينشئوا تلك المشاريع في مزارع خاصة نظراً لكونها من المشاريع غير المكلفة جداً، والتي لا تحتاج إلى يد عاملة كبيرة، عدا عن توفر الإمكانيات الطبيعية من أرض ومياه، والقدرة على غرس جميع أنواع النباتات التي يتغذى منها الحلزون على مدار العام، ثم ترويج المنتج في السوق الداخلية وتصديره أيضاً إلى دول عدة، لا سيما الدول الأوروبية على غرار فرنسا وإيطاليا، حيث شركات صنع مواد التجميل، فيما تستهلك بعض تلك الدول أيضاً الحلزون لإعداد أطباق مختلفة عن الأطباق التونسية.

هذا ما جمعه (العربي الجديد)

الرزق الناتج عن بيع الحلزون يعد جيدا (العربي الجديد)

تراكم العواقب الخطيرة في دول الجنوب يهدد بانفجارات اجتماعية

لن يستطيع الفقراء في دول عدة «سد الجوع» مع زيادة أسعار الغذاء

الأردن: التعليم المدرسي يعاني من آثار كورونا

صحيح أنّ انتشار فيروس كورونا الجديد انحسر في الأردن كما في معظم دول العالم، غير أنّ آثاره ما زالت واضحة على أكثر من صعيد. ويبدو أنّ للوباء تداعياته السلبية على التلاميذ الأردنيين وعلى التعليم في البلاد ككلّ

نسخّة تعلمها من الأمية الدوام الحضوري (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

عمّان ـ **انور الزيادات**

ما زالت أزمة كورونا الوبائية تلقي بظلالها على الواقع التعليمي في الأردن. فبعد عام ونصف عام من التعليم عن بُعد، صار تلاميذ كثيرون يتهرّبون من الانتظام في الدوام المدرسي اليومي، على الرغم من إنهاء كثير من الإجراءات الحكومية الخاصة بمكافحة الوباء. فاطمة العبادي من محافظة البلقاء شمال غربي الأردن، أمّ لأربعة تلاميذ (فتاتان وصبيان) يتابعون تعليمهم في المدارس الحكومية، تقول لـ«العربي الجديد» إنّها تواجه «صعوبات كثيرة لإقناع أبنائي بالالتزام بالدوام، خصوصاً أنّ التعليم في بعض الصفوف ما زال بنظام التناوب، مع دوام حضوري لمدّة ثلاثة أيام في الأسبوع». تضيف العبادي أنّ «أبنائي لا يرغبون في الدوام، ومن وجهة نظرهم فإنّ الدوام الحضوري غير مهمّ»، لا سيّما بعد عامَين من التعطيل نتيجة الإغلاقات. وترى العبادي أنّ «ما يشجّع أبنائي على عدم الالتزام بالدوام هو تغيّب تلاميذ آخرين، فتبدأ المقارنة ويتحوّل عدم الالتزام بالدوام إلى ما يشبه العدوى. وما ينطبق على أبنائي ينطبق على كثيرين من سكان حيّنا كذلك». وتؤكد العبادي أنّ «هذه المشكلة ليست مشكلتي وحدي، فكثيرون من أقاربي يؤكّدون أنّهم يواجهون المشكلة ذاتها»، مبيّنة أنّ «هذا الجيل مختلف عن الذي سبقه ولا يستجيب بسهولة لنصائح الأهل وطلباتهم، وينظر باستخفاف إلى المدرّسين والمدرّسات وتوجيهاتهم».

من جهتها، تقول عبير حسن، وهي أمّ لتلميذَين في إحدى المدارس الخاصة في العاصمة عمّان، إنّها تواجه صعوبة في إقناعهما بالدوام الحضوري بعد التعطيل الطويل والدراسة عن بُعد في خلال أزمة كورونا. تضيف لـ«العربي الجديد»: «الأمر الحضوري غير مهمّ»، لا سيّما بعد عامَين من الدراسة للامتحانات وتأدية الواجبات كما يجب، وهو ما لم يحدث في ظلّ التعليم عن بُعد. وتشير إلى أنّ «ابنتي تحبّ المدرسة، لكنّ ابني لا يرغب في الذهاب إليها، وأنا أجبره على ذلك».

تلاميذ كثر لا يرغبون في الدوام الحضوري إذ يرونه غير مهمّ

ثقة مدرّسون يتهرّبون من دوامهم وأداء واجبهم بالطريقة المثلى

قبل أزمة كورونا»، لكنّها ترى أنّ «المدارس الخاصة أكثر متابعة للتلاميذ من المدارس الحكومية، بناءً على ما تخبرني به صديقات أبناؤهنّ في مدارس حكومية».

أمّا علي علوان، وهو أب لثلاثة تلاميذ في المدارس الحكومية، فيقول لـ«العربي الجديد» إنّ «التلاميذ عموماً صاروا مهمِلين بعد أزمة كورونا، ولا يتابعون تعليمهم مثلما يجب ولا يهتمّون إلا بالألعاب الإلكترونية». ويظنّ أنّه «بسبب الأزمة، خسر التلاميذ كثيراً من اهتمامهم بالتعليم، واتوقّع أن يكون الجيل الحالي ضعيفاً على المستوى الدراسي باستثناء تلاميذ بعض المدارس الخاصة المميّزة»، محمّلاً مسؤولية ذلك إلى «إدارات المدارس ووزارة التربية والتعليم بشكل رئيسي، من دون إعفاء الأهل من المسؤولية». ويؤكّد: «لم أعد أستطيع السيطرة على أبنائي، مثلما كان الأهل يسيطرون على أبنائهم ويوجّهونهم قبل 20 عاماً».

في سياق متصل، يقول المتحدث الإعلامي باسم وزارة التربية والتعليم الأردنية أحمد المساعفة لـ«العربي الجديد» إنّ «الوزارة ممثّلة بإدارات المدارس تتابع بشكل مستمرّ حضور التلاميذ وغيابهم»، لافتاً إلى أنّ «ثمّة منظومة إلكترونية لرصد غياب التلاميذ. وفي حال تكرّر غياب أحد التلاميذ، يتابع المرشد المدرسي الأمر مع ذويه». ويوضح المساعفة أنّ «ثمّة عدداً محدداً من أيام الغياب المسموح بها لكلّ تلميذ، سواءً أكانت بعذر أو من دون عذر، ولا يجوز تجاوزها، وهي مرتبطة بأسس النجاح والرسوب». يضيف أنّ «التلاميذ منتظمون بالدراسة في مختلف مدارس البلاد، ولم تصل الوزارة إلى ملاحظات فارقة حول الغياب الذي يبقى بحدّه المقبول، مشدّداً على أنّه يُصار إلى «متابعة التلاميذ بشكل مستمر». وكانت وزارة التربية والتعليم قد أصدرت توجيهات خاصة بالنجاح والرسوب وإكمال العام الدراسي 2020 - 2021، أبرزها أنّ التلميذ يُعدّ راسباً في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي في حال تجاوزت نسبة غيابه عن المدرسة 10 في المائة من دون عذر مقبول، من أيام الدوام الرسمي المقدّر بنحو 200 يوم دراسة فعلية.

وترى المتخصصة في أصول التربية هبة أبو حليمة في حديث إلى «العربي الجديد» أنّ «ثمّة تلاميذ في المدارس الحكومية والخاصة لا يرغبون في عودة انتظام العملية التعليمية بعد عام ونصف عام من غياب التعليم الحضوري»، مشيرة إلى أنّ «من بين هؤلاء من يدّعي المرض من أجل التهرب من الدوام. ومن خلال متابعاتي، أرى أنّ هذه المشكلة تأتي أكثر بروزاً في المدارس الحكومية مقارنة بالمدارس الخاصة». تضيف أبو حليمة أنّ «الأمر لا يقتصر على التلاميذ، فثمّة مدرّسون صاروا يتهرّبون من دوامهم وأداء واجبهم بالطريقة المثلى، الأمر الذي ينعكس كذلك على التلاميذ»، لافتة إلى أنّ «السبب الأهمّ في التسرّب هو عدم قدرة المدرّس على تقديم إضافة إلى التلميذ وزيادة رغبته في الانتظام بالحصص». وتؤكد أبو حليمة أنّ «ثمّة تسرباً من المدارس. فالتلميذ يخبر والديه بأنّه يذهب إلى المدرسة لكنّه لا يصل إليها».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني